العدد (1733) السنة السابعة - الخميس (25) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

قافية ووزن وفن ...هل تلفظ حرفة النجارة انفاسها الاخيرة ؟

نجارون :مشاكلنا في الاثاث المستورد وفقدان الحماية الحكومية وارتفاع اسعار الخشب

تحقيق \ وائل نعمة
تصوير \ مهدي الخالدي

في العراق هناك عوائل اقترنت اسماؤها بالمهن التي يمارسونها (كالنجار والصباغ والحداد والصائغ والعطار) حرصا على المحافظة عليها ولا يمكن ان تندثر رغم التكنولوجيا الحديثة والثورة الصناعية التي تتزايد منجزاتها يوما بعد آخر و تعتبر المهن الشعبية القديمة التي مازال كثير من الحرفيين في العراق يمارسونها حلقة من حلقات التواصل بين ماضي الأجداد العريق والحاضر المعيش ومهنة النجارة تعتبر من المهن الصناعية التي مارسها الانسان منذ القدم وهي استخدام أخشاب الأشجار في صناعة المنازل و الأثاث والأدوات التي يحتاجها في حياته اليومية ولعل أقدم النجارين كان نبي الله نوح الذي تتفق حكايات الأديان السماوية على أنه قد صنع الفلك ولم يكن له سابق معرفة بهذه الصنعة . الا ان الحال قد اختلف اليوم بهذه المهنة القديمة.

تقلبات المهنة

التقينا باحد النجارين وهو الاسطة (ابو راضي) ٦٠ عاما صاحب ورشة نجارة بساحة الاندلس الذي قال « تعلمت هذه المهنة منذ الصغر وامارسها منذ ما يقارب الخمسين عاما لكن هذه المهنة قد تأثرت بالظروف السياسية للعراق ففي زمن الحصار ابان النظام البائد كانت هناك قلة وشحة في الاخشاب ومادة المعاكس فقام اكثر النجارين باستخدام الاشجار المختلفة كالسدر والصفصاف والسرو والصنوبر وحتى شجر التوت بانواعه المختلفة من اجل الاستمرار في العمل المهني وكان صاحب محل النجارة يلاقي صعوبات كثيرة في الحصول على المادة الاولية في العمل وبعد سقوط النظام الصدامي دخل الاثاث المستورد الى العراق واصبح المواطن (المستهلك) يرغب بشراء الاثاث المستورد على الاثاث الذي يصنع محليا والذي يسمى (التوصاه) لرخص سعره على الرغم من ان جودته اقل لاعتبار ان الاثاث المستورد يتم استخدام المعاكس المضغوط والمسمى (التبدور) والمضغوط بواسطة مكائن خاصة اما الصناعة المحلية عندنا فنستخدم الصاج والخشب الجام إضافة الى مادة الغراء اللاصقة للاخشاب ، معتبرا ان جميع هذه الامور قد اثرت سلبا على صناعة الأثاث.

بين الصيني والعراقي

تعد مهنة النجارة مهنة أبداع فالعاملون في هذا المجال يشبهون في عملهم الرسامين عندما يبدعون في لوحاتهم التشكيلية، ويعتبر البعض بأن مهنة النجارة أخذت بالازدهار بعد زوال النظام السابق في الربع الاول لعام٢٠٠٣ لاسباب عدة منها القدرة الشرائية لدى المواطن العراقي حيث أخذ يقتني ما يحتاجه بعد ان كان يفتقد أبسط الاحتياجات المنزلية في الحقبة التي سبقت تغيير النظام آنذاك وكذلك الاقبال الكبير على الزواج بعد التحسن المعيشي لدى الفرد لكن لاصحاب هذه المهنة هموم ومعاناة على الرغم من التطورات في مجالي الصناعة والاقتصاد ناهيك عن عشوائية الاستيراد الذي ترك آثاره على **تطور المهنة**.

يقول حليم علوش ٤٠ سنة يعمل بالاضافة الى مهنة النجارة في سلك التدريس والذي يملك ورشة للنجارة في منطقة شارع فلسطين ، «عملت في هذه المهنة منذ صغري وامتهنتها بالوراثة عن اب وجد واعدها من المهن الجميلة وهي بالنسبة لي مثل لوحة فنان وقافية شعر عند الشاعر،صحيح أن عمل السنوات الخمس الاخيرة توازي عشرات السنيين من حقبة النظام السابق لان المهنة انذاك كانت شبه مندثرة بسبب عزوف المواطن العراقي عن أقتناء الاخشاب وكان همه الوحيد هو توفير الطعام لافراد الاسرة لكن اليوم تشهد اسواق النجارة ارتفاع أسعار في المواد الاولية الداخلة في العمل. ويضيف «الاستيراد العشوائي للموبليات والاخشاب رمى بكل ثقله على عملنا ما سبب ازدياد طابور العاطلين عن العمل لدى اصحاب ورش النجارة لكساد عملهم بسبب غزو البضائع الصينية والايرانية والماليزية للاسواق المحلية ،وكذلك غياب دور المؤسسة الحكومية متمثلة بغياب التقييس والسيطرة النوعية وغياب دور الشركة العامة للمواد الانشائية التي لعبت دورا يوماً ما في توفير الاخشاب والمواد الاولية الداخلة في مهنة النجارة .

ويشير حليم الى ان اسعار غرف النوم الصينية والماليزية تباع ب ١٣٠٠ و١١٠٠ دولار لكنها لا تصمد اكثر من سنة واحدة لان خشبها يتكسر وعند تعرضه للماء او الرطوبة فسوف تتفتح الالواح عن بعضها وتنفصل . في حين سعر غرفة النوم ذات الاربعة ابواب كما تسمى ، يصنعها النجار العراقي بما يقارب (٢) مليون الى (٢) ونص المليون دينار عراقي، والغرفة ذات ٦ ابواب تصنع بسعر مابين (٣) مليون و (٣) مليون ونص المليون دينار عراقي، واذا اضيف اليها النقش فسيزداد سعر الغرفة ٢٥٠ الف دينار . كما ان اسعار (التخم) الاثاث ، يصل الى ٢١٠ آلاف دينار عند النجار العراقي لكن في المحلات ربما الاسعار اكثر لكن صناعتها خفيفة لاتتحمل الجلوس عليها طويلا ، كما ان اسعار خزانات الملابس تتراوح بين ٢٥٠ ـــ ٣٠٠ الف دينار والذي يقول عنه حليم النجار لو جلبته بعد ٢٠ سنة يمكن بلمسه واحده ان اعيده لك مثلما كان في الاول ، في حين اسعار الخزانات الصينية لا يتعدى سعرها ال ١٢٠ الف دينار.

ارتفاع اسعار المواد الاولية

فيما كان ينشر الخشب حدثنا ابو رائد (٥٠ عاما) من سكنة منطقة الصدرية ولديه محل نجارة في نفس المنطقة قائلا: في الوقت الحالي تواجهنا بعض المتاعب والمشاكل وبالرغم من كل شيء نحن مستمرون في العمل، لكن ليس كالسابق. اكيد الان ظروفنا تزداد سوءا وان من هذه المشاكل، مشكلة انقطاع التيار الكهربائي واستخدام المولدات التي تعمل على الوقود والاجور العالية للمولدات الكهربائية والاسعار الباهظة للمستلزمات المستخدمة في النجارة كالخشب والمسامير وغيرها من المستلزمات المستخدمة في تلميع الاخشاب المجهزة وارتفاع اجور النقل واجور الايدي العاملة، وبنفس الوقت تواجهنا صعوبة في تعريف منتجاتنا وذلك لارتفاع الاسعار، اضافة الى الوضع الامني الهش الذي ادى الى شلل تام اصاب مهنة النجارة من حيث القلة في الايدي العاملة. ويضيف « ان اسعار خشب الجام تصل الى ٥٠٠ الف دينار للمتر المكعب الواحد ، والمعاكس المتر المربع يتراوح بين ١٠ الى ١٥ الف دينار ، بينما ألواح الصاج فيباع (الفوت) الواحد ب ١٣٠ الف دينار ، كما ان كيلو (الدملوك) الذي يستخدم بصبغ الأخشاب يكون سعر الكيلو ب ٨ آلاف دينار ، ولكن المكائن والادوات قد انخفضت اسعارها لانها اصبحت عديمة الفائدة لان البضاعة الصينية قد عوضت ذلك فقد انخفض سعر الآلة (المجموعة) كما تسمى وهي تقوم بعدة اعمال نجارية من ٢٠ مليوناً الى ٦ ملايين دينار عراقي .

مشكلة الكهرباء و الاستيراد

وأكد صاحب محل النجارة الفني (الاسطة كريم النجار) ان مشكلة الكهرباء الازلية قد اثرت سلبا على مهنة النجارة واصبحنا نعمل على قدر ما تتكرم به وزارة الكهرباء علينا من ساعات كهربائية مبينا ان مكائن معمله تحتاج الى كهرباء ثري فيز ما تشكل صعوبة في سحب خطوط مولدة الى مكائنه». كما ان الاستيراد العشوائي وعدم فرض ضريبة على البضائع المستوردة قد كان سببا اخر في موت مهنة النجارة وحمل النجارون نعشها فوق ظهورهم . بالمقابل ان الاخشاب التي تدخل للعراق والتي تدخل في مهنة النجار العراقي وفي صميم عمله تفرض عليها ضريبة ما رفع من أسعارها ، ناهيك عن فقدان دور وزارة التجارة في قيامها بأي دعم يذكر من خلال إعطاء الأخشاب او المواد الأولية .

ورشة نجارة في بغداد

تعلو ضربات المطرقة محدثة أصواتاً نغمية متناسقة بين الضربة والاخرى يدخل المسمار اعمق في لوح الخشب حتى يستقر في كبدها . ويقف الاسطة وقد انحنت قامته وأرجع رسغه الى الوراء حتى يعطي دفعة قوية الى الامام لمنشاره الحديدي ، ويحشر قلم الرصاص خلف صيوان اذنه اليمنى و السيكارة تسقط من فمه حتى تختلط رائحة الدخان مع رائحة النشارة المتطايرة في الهواء ، هكذا هو حال معظم النجارين في العراق يعملون ليل نهار لينتجوا أشكالاً فنية وحرفية.

فن نادر !

وتنقسم مهنة النجارة الى انواع مختلفة واستخدامات متغيرة ولكن العامل المشترك فيها هو مادة الخشب فهناك نجار خاص يعمل في مجال البناء يطلق عليه حسب المصطلح الفني (نجار مسلح) أي هو الشخص الذي يتولى صناعة الهياكل لصب الخرسانة المسلحة وهي مهنة شاقة اضافة الى فن الأرابسك الشرقي هو طراز معماري متفرد بذاته واستخدم الأرابسك في صناعة الأثاث في القصور والمشربيات والقاعات التي تبنى على الطراز الاسلامي وغيره وهو فن صعب يحتاج لتدريب طويل وإن دخلت عليه الماكنة الآن إلا أنه أصبح فناً نادراً.

وحول انواع الاخشاب المستخدمة في النجارة،يقول صفاء جبار (٤٥) عاما ويملك ورشة نجارة في منطقة الفضل « الاخشاب لها مصادرها وجودتها وبتسميات مختلفة ومن بلد الى اخر واغلب الاخشاب المستخدمة في مناطقنا هو خشب الزان الذي يستخدم في تصنيع الأثاث المحلي وخشب الزان انواع منها الزان التركي والزان الامريكي والزان الروسي والزان الروماني الذي يعد افضل انواع الزان خصوصا ويستخدم خشب الزان في الاثاث المحفور والكلاسيكي والابواب والمكاتب،اما خشب الماهوكني وهو يشبه الى حد كبير خشب الزان الا انه يختلف عنه من حيث اللون والصلابة والمقاومة ولهذا الخشب لون مائل الى الاحمر حيث يستخدم في صناعة الاثاث المحفور وفي صناعة الابواب والنوافذ الخشبية وفي كرانيش الابواب أيضاً ويكون مصدره أمريكياً وأفريقياً والماهوكني الافريقي يكون افضل بالعادة خصوصا بالنسبة لنا نظرا لمقاومته درجات الحرارة العالية وخشب السنديان والمرنتي ومصدرهما امريكي وافريقي ويكون لهما الاستخدامات السابقة نفسها والنوع الآخر هو خشب الصنوبر ومصدره امريكي من غابات كارولينا الشمالية».

واضاف صفاء «هناك انواع اخرى من الأخشاب منها خشب الجاوي يكون مصدر هذا الخشب عادة من الصين واندونيسيا وهو من الأخشاب الطبيعية السيئة نظرا لعدم مقاومته وتعرضه للتعفن بشكل سريع ولكن يمكن ان يعالج عند استخدامه بالدهان والمواد الكيماوية ويستخدم هذه الايام لرخص سعره وتوفره بشكل كبير ويستخدم لصناعة الأثاث والابواب واغلب الأثاث الصيني المستورد يكون من خشب(الواوا) ولكن يتم تشطيبه بشكل دقيق على قطع الأثاث حتى يعطينا ذاك المنظر المميز، والنوع الآخر هو خشب (أم دي أف) هو عبارة عن نشارة خشب طبيعي ومواد كيماوية كبست بمكابس حرارية لتعطينا شكل اللوح ويستخدم لصناعة الدواليب وغرف النوم والمطابخ والأبواب وكل شيء له علاقة بصناعة الأثاث يمكن ان يدخل فيها هذا الخشب وذلك لسهولة قصه ولتوفره بأي حجم وسماكة مطلوبة من قبل الفنيين ،أما الخشب السويدي فهو من الأخشاب الطبيعية الرخيصة ألا انه يتم استخدامه بشكل كبير في البناء الداخلي لديكورات ومصدر هذا الخشب روسيا والسويد تركيا هذا هو اغلب الخشب الذي نستخدمه في مهنة النجارة عندنا في العراق او في مناطق الخليج العربي هذا لا يعني لا توجد أنواع أخرى للأخشاب.

العمال والأجور!

ويقول سجاد علي من مدينة الديوانية ، عامل نجارة في إحدى الورش بمنطقة الكرادة» ان الكثير من العمال كانوا يتوافدون من المحافظات للعمل في بغداد، لكن الوضع الأمني حال دون ذلك، ليس فقط على عمال المحافظات وإنما عمال وسط بغداد أيضاً الذين واجهوا صعوبة في المجيء الى العمل بسبب التفجيرات والقتل والإرهاب.

وقد ترك الكثيرون العمل بالنجارة بسبب الوضع الاقتصادي والأمني ، حيث يتذكر سجاد زميله صادق حين أصيب في احد الأيام بعيارات نارية ما سبب عاهة مستديمة في جسده، وادى ذلك الى زرع الخوف في داخل العمال جميعهم لكنهم قاوموا شعور الخوف ،لكن صادق قد حالت بينه وبين العمل إصابته وأصبح عاطلا عن العمل . لذلك يعتقد سجاد بأن العمال في العراق ليست لهم ضمانات في القطاع الخاص ، والعمال الصينيون هم من يعملون ويرمون لنا أسوأ البضائع بينما العامل العراقي محترف (بس ماكو بخت) !

ويضيف زميله صمد هادي ٣٥عاما من مدينة العمارة الذي يعمل في المعمل نفسه قائلا:

«انا عملت في هذه المهنة مدة طويلة من الزمن، لأنني احب هذه المهنة، لكن في الوقت الحالي نواجه صعوبة في العمل لانه اصبح شحيحا والاجور التي نتقاضاها قليلة جدا ، فالعاملون يأخذون أجوراً حينما يكون هناك عمل ، وفي ايام كثيرة نبقى جالسين ونلعب (الطاولي)، وانا رب لأسرة مكونة من سبعة افراد، واغلبهم في سن الدراسة وكلهم يحتاجون الى مصاريف ومتطلبات كثيرة، لا يكفي المال الذي اوفره لهم من خلال عملي الذي اقوم به في النجارة.

وتعذر (الاسطة ابو سحر) الذي يعمل لديه صمد وصادق عن اعطاء العمال الاجور الكافية ، لانه يأخذ على عمل (التخم) ١٥ الف دينار فقط ، بما يسمى (شغل ايده) فماذا سيعطي للعمال من هذا الاجر الضعيف ، كما ان الغرف التي يصنعها تتأخر شهراً او شهرا ونصف ولا يدخل بجيبه سوى ٧٥٠ الف دينار في احسن الاحوال ، ولا ننسى المولدات والوقود والإيجار .

في ورشة الصحافة الاستقصائية

حرية الوصول الى المعلومة ديكور أم قانون؟

بغداد \ المدى

أقامت هيئة النزاهة على قاعة الحمراء بفندق المنصور يوم الثلاثاء ٢٠١٠\٢\٢٣ ورشة عمل تحت عنوان تفعيل الصحافة الاستقصائية وحرية الوصول الى المعلومة وتعزيزا للشفافية وقيم النزاهة .

وبدأت الورشة عملها بإلقاء كلمة رئيس هيئة النزاهة تلاها بالنيابة عنه رئيس الهيئة القاضي عزت توفيق جعفر الذي جاء في كلمته : ان افضل طريقة لتلافي الفساد هو اعتماد الشفافية في التعامل الحكومي ، وان الأداء الحكومي الرشيد يعتمد على اطلاق المعلومة بحرية ويعطي للصحفي الحق في الحصول عليها ، وحرية الأفراد في الاطلاع على الوثائق والمستندات الحكومية، والقيد الوحيد الذي نرتضيه في احتكار المعلومة هو ما يخص الجوانب الامنية والجوانب الشخصية التي يمكن ان تحول بين المواطن والمعلومة .

بعدها انقسمت الورشة الى جلستين ، الجلسة الاولى كانت برئاسة سلمان النقاش ، حيث تمت مناقشة ورقة بحثية للدكتور حسن كامل استاذ الاعلام بجامعة بغداد بعنوان « انعكاسات البيئة القانونية على حرية الإعلام «.

وقدم الدكتور حسن كامل ورقته البحثية ، حيث تحدث في البدء عن إن الدساتير في العالم تمنح الحق في حرية الرأي لكن هذا الحق سرعان ما تحده قيود قانونية ، يجعله مقتصرا على مستوى التأكيد المبدئي وذا وظيفة ديكورية شكلية لإبراء ذمه المشرع إمام المجتمع الدولي ولإقناعه انه تبنى مبادئ حقوق الإنسان الأكثر تقدما.

وأضاف الدكتور قائلا « إن البيئة القانونية لوسائل الإعلام العراقية تستمد أسسها من الدستور العراقي ، إذ كان الدستور صريحا واضحا مؤكدا ضمان حرية التعبير في المادة ٣٨ التي تنص على» تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل الإعلامية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام المباشر حرية الاجتماع والتظاهر السلمي».

ويؤشر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وهو معاهدة دولية صدقت عليها ١٤٥ دولة عضواً في الأمم المتحدة بما فيها العراق، فرض التزامات قانونية رسمية على الدول المصدقة عليه ، وبصورة خاصة ما يتعلق بحرية التعبير، إذ تنص المادة ١٩ منه على ما يلي:

لكل شخص الحق في حرية التعبير ، ويشمل هذا الحق حرية السعي وتلقي المعلومات والآراء بجميع أنواعها بغض النظر عن الحدود الجغرافية وذلك إما شفهيا أو خطيا أو مطبوعا أو عن طريق أية وسيلة من وسائل الإعلام التي يختارها».

القيود القانونية على حرية التعبير في القوانين العراقية ، حيث شرع النظام السابق عددا من القوانين المقيدة لحرية التعبير واستخدم العقوبات الجنائية كأدوات لمعاقبة المخالفات العادية ، ويضع قانون العقوبات العراقي (١) لسنة ١٩٦٩ مخالفات حرية التعبير تحت طائلة العقوبات الجنائية بما فيها الإعدام ، لأسباب شتى سوغها النظام السابق بمسميات مختلفة مثل المصلحة العليا والأمن الوطني والقومي والسمعة والحساسيات والخصوصيات والأخلاقيات والآداب العامة ، كما ويطبق قانون المطبوعات العقوبات الجنائية على نوع المعلومات التي يمكن نشرها على الجمهور.

وقد رصد الباحثون أكثر من ثلاثين مادة قانونية في قانون العقوبات (١) لسنه ١٩٦٩ وهو قانون نافذ لا تتوافق في نصوصها مع مبادئ حرية الرأي والتعبير كما إن القانون المدني لسنه ١٩٥١ لم يتضمن نصوصا خاصة بالتعبير عن الرأي أو التشهير.

وأشار الدكتور حسن كامل إلى ابرز المؤشرات الضامنة للحصول على المعلومة ، منها توفير الحماية القانونية والاجتماعية ، وضمان إن يكون ترخيص البث الإعلامي عادلاً ومتنافساً و غير سياسي ، تعاقب الجريمة المقترفة ضد الصحفيين أو ضد الإعلام بصرامة لا يتلقى الإعلام العام أو الحكومي إي تفضيل في المعاملة القانونية ، والقانون يضمن استقلال النشر الصحفي ، وتكون قضية التشهير تابعة للقانون المدني.

واختتم ورقته بالتوصيات التي اهمها إن يكون القيد الذي يفرض على حرية التعبير منصوصا عليه في القانون وإن يكون للقيد هدف شرعي إن يكون التقييد ضروريا لتحقيق إي من تلك الأهداف التي تبديها الدولة لتبرير التقييد، ومتناسبة مع الهدف المنشود.

الورشة

جانب من الحضور

أما الجلسة الثانية فكانت برئاسة اياد السعيدي ونوقشت فيها ورقة بحثية للدكتور حسين الموسوي أستاذ الإعلام في جامعة بغداد بعنوان « الصحافة الاستقصائية ودورها في مكافحة الفساد « .

التي ابتدأها بالحديث عن اهمية الصحافة الاستقصائية في مساهمتها بتثبيت الحكم الديمقراطي ،من خلال نموذج السلطة الرابعة التي تتولاها الصحافة في محاسبة الحكومة بنشرها المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة وإظهار جوانب التقصير في هذا الميدان أو ذاك مع طرح الحلول والمعالجات. واشار الى أن الصحافة الاستقصائية تملك قدرة على ربط مسؤولين بجرائم معينة، لكنها قد تخلق أيضا أحساسا خاطئا لدى الناس بان هناك دوما تصرفات خاطئة، أنها سيف ذو حدين فنشر التقارير حول التصرفات الخاطئة يوجه انتباه الناس إلى جرائم مفترضة ولكنه قد يقود أيضا إلى صدور أحكام متسرعة حول مسؤولية المعنيين دون اللجوء إلى مؤسسات أنشئت دستوريا لإجراء التحقيقات وإصدار الأحكام القانونية كهيئة النزاهة مثلا.

ثم تطرق الدكتورحسين الى اخلاقيات الصحافة الاستقصائية ، فيمكن أن يؤدى نشر الصحف اتهامات غير مدعومة بأدلة دامغة إلى نتائج مدمرة لسمعة أفراد ومؤسسات.

وأن معظم المناقشات التى دارت بين خبراء الإعلام فى السنوات الأخيرة حول أخلاقيات الصحافة الاستقصائية تركزت على المنهجية ، أي هل هناك أي أسلوب صالح للكشف عن التصرفات الخاطئة؟ هل يعتبر اللجوء إلى الخداع شرعيا عندما يهدف الصحفيون إلى قول الحقيقة؟ هل يمكن تبرير اللجوء إلى أسلوب معين إذا كانت ظروف العمل وصعوبات الحصول على المعلومات تستدعى ذلك؟هل يجوز للصحفيين استعمال هويات مزيفة من أجل الوصول إلى معلومات.ويبرز بالنسبة إلى هذه النقطة «أساليب الحصول على المعلومات» عامل مهم يجب أخذه فى الاعتبار، وهو أن الجمهور يبدو أقل رغبة من الصحفيين فى قبول أى سلوك كان للكشف عن التصرفات الخاطئة.

أما عن مبادئ العمل الاستقصائي فأوضح الدكتور حسين بأنها يجب ان تمر بمرحلتين الأولى تكون في الفهم العام للبيئة التي يتحرك فيها الصحفي ، والمرحلة الثانية هي تحديد القضية أو الموضوع أو الظاهرة التي سيجرى عليها العمل الاستقصائي .

وعن أبرز النقاط المهمة (والتي أكدت عليها منظمة الشفافية العربية) كصيغة مرضية لصحافة عربية تواجه الفساد أوجزها الدكتور بالنقاط التالية ، وهي مراجعة شاملة للقوانين وتوعية المجتمع المدني بضرورة حرية الصحافة، حث القطاع الخاص على إصدار الصحف لكونها مهماً ضد الفساد ، والحث على تأسيس نقابات وتجمعات تدافع عن الصحفيين و الترويج للصحافة الاستقصائية وأخيرا تخصيص جوائز سنوية لأحسن موضوعات عن محاربة الفساد.

وفي نهاية الورشة وضعت التوصيات الأخيرة أهمها ،الأخذ بمبدأ الإفصاح عن المعلومات التي تبين المصلحة العامة، إنشاء منظومة داخلية تساعد طالبي المعلومات للوصول إليها ، العمل على خلق شراكة بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية ، انخراط الصحفيين في دورات تاهيلية، وضع ميثاق شرف للصحفيين لتحديد أساليب التعامل مع المعلومة ، إجراء استطلاعات للرأي عن واقع الخدمات المقدمة من قبل الدولة.